العدد الاول.
المجلد 08 السنة 2023

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 302 - 316

دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر

- دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية-

The Role of internal audit in Risk management
-A field study on a sample of Algerian companies

قصابي الياس •	بن عمارة منصور
جامعة باجي مختار –عنابة-،	جامعة باجي مختار –عنابة-،
lyes2711@yahoo.com	mansour_benamara@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/03/14

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى قياس و تحليل اثر ابعاد التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومن اجل تحقيق ذلك قمنا بتوزيع استمارة الدراسة على عينة مكونة 120 من ممارسي وظيفة التدقيق الداخلي و الوظائف المالية و المحاسبية .

خلصت الدراسة الى وجود اهتمام من طرف عينة الدراسة بمتغيري التدقيق الدراسة، وكذلك الى وجود علاقة ارتباط و تأثير لا بعاد التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: ادارة المخاطر؛ الاستقلالية؛ الكفاءة المهنية؛ استراتيجية التدقيق

تصنيف JEL: M42. G34

Abstract: This study aims at measuring and analyzing the impact of internal audit dimension in risk management in Algerian companies. in order to achieve that we selected a random sample of 120 firms of the study population, questionnaires were distributed to internal auditors, accounting and financial managers

The study concluded that the internal audit is a subject of interest, along with sustainable risk management in Algerian companies.it also found out that there is a relationship between internal audit dimension and sustainable risk management in Algerian companies

Keywords: Auditing; internal audit; risk management; independence; auditing strategy
Jel Classification Codes: M42. G34

• المؤلف المرسل: قصابي الياس

I. تمهيد:

عرفت وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة تطورا كبيرا و خاصة في اعقاب الفضائح المالية التي هزت الولايات المتحدة، اوروبا و اليابان في السنوات الأخيرة، حيث تزايد الاهتمام بها باعتبارها من بين الادوات المساعدة للمؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تجنيب المؤسسة من الوقوع في الاخطار التي تواجه المؤسسة الناتجة عن ممارستها لأنشطتها ضمن بيئة تتميز بعد الاستقرار و عدم التأكد بالتالي وجب عليها مواجهة الكم المتزايد من المخاطر سواء من حيث العدد او النوع ما يحول دون تحقيق المؤسسة للأهداف المسطرة، هذا ما يحتم عليها إنشاء نظام لإدارة المخاطر يمكنها من تحديد وتقييم و إدارة المخاطر الحقيقية والمحتملة.

من خلال هذه الدراسة سنتطرق الى الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر, حيث تم تخصيص الجزء الأول من هذه الورقة لإعطاء لمحة عامة عن ماهية التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر، من أجل معرفة الدور الحقيقي للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية. أما الجزء الثاني فيهدف إلى اختبار الفرضيات التي تم تطويرها من خلال استبيان مخصص للمختصين في مجالات التدقيق الداخلي، المالية والمحاسبة ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الاشكالية: يمكن حصر اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى اهتمام البنوك الجزائرية بالأبعاد المختلفة للتدقيق الداخلي ؟
- ما مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بادرة المخاطر ؟
- هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الاجابة على التساؤلات السابقة تتم صياغة الفرضيات التالية :

لا يوجد اتفاق من قبل المبحوثين حول تبنى المؤسسات الجزائرية التدقيق الداخلي عند مستوى دلالة 5% ،

لا يوجد اتفاق من قبل المبحوثين حول تبني المؤسسات الجزائرية بإدارة المخاطر عند مستوى دلالة 5%.

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في المؤسسات المدروسة عند مستوى 5%

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية عند مستوى 5%.

أهداف الدراسة: تتمثل الاهداف التي تسعى الدراسة الى الوصول اليها فيما يلي:

-تسليط الضوء على واقع تطبيق ابعاد التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية بما يساعدها على تحقيق الاهداف المسطرة.

- تسليط الضوء على واقع ادراك المؤسسات الجزائرية لإدارة المخاطر من اجل ضمان استمرارية نشاطها.

-تبيان العلاقة التي تربط بين التدقيق الداخلي بمختلف ابعاده و ادارة المخاطر..

-دراسة و تحليل اثر التدقيق الداخلي و دوره في ادارة المخاطر..

منهج الدراسة.:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي و التحليلي، المنهج الوصفي يستخدم في التأصيل النظري و ضبط المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالموضوع المدروس اما المنهج التحليلي يستخدم في جمع، تحليل و عرض البيانات المتعلقة باستجابات افراد العينة المدروسة و الاختبارات الاحصائية المختلفة,

أولا: التدقيق الداخلي في المؤسسة

1. مفهوم التدقيق:

التدقيق هو مفهوم قديم تعود أصوله لعصر اللاتينين الذين اعطوا معنى دقيقًا جدًا لمراجعة « Audire » التي تعني الاستماع "وكذلك الامر بالنسبة الإنجليز" الذين قدموا مفهوما محددًا للتدقيق الذي يعني الرقابة والفحص (MikolA, 2000 p733) يهدف التدقيق إلى مراقبة و حماية البيانات المالية لمؤسسة فالتدقيق اذا هو علية رقابة محاسبية لبيانات المؤسسة، كما يمكن اعطاء مفهوم اخر للمراجعة وهو تدقيق لعملية الرقابة في المؤسسة مما يعني أنه يجب قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات.(Weill, 2007 p39)

وفقًا لمعهد المدققين الداخليين الامريكيين ، يُعرَّف التدقيق الداخلي بأنه `` نشاط مستقل وموضوعي يعطي للمؤسسة تأكيدًا على درجة التحكم في عملياتها ، ويقدم المشورة لتحسينها ويساهم في خلق القيمة. مما يساعدها على تحقيق أهدافها باستخدام طرق و وسائل منهجية بهدف تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة على الاداء وتقديم مقترحات تهدف الى الرفع من كفاءتها و فعاليتها (Keasey, 2005 p236) " .

يوضح هذا التعريف الذي قدمه معهد المدققين الداخليين الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في سياق الحوكمة الفعالة للشركات. وهي في الواقع "تقدم خدمات تأمين واستشارات مستقلة وموضوعية" الغرض الوحيد منها هو المساعدة في خلق القيمة، من جهة ومن جهة أخرى التركيز على العناصر التالية:

- الاستقلالية.
- سلطة معترف بها؛
- أداء مهمة استشارية؛
- مساهمة المدقق الداخلي في حوكمة الشركات.

يركز تعريف معهد الامريكي للتدقيق الداخلي على مبدأ الاستقلالية التي تعتبر شرط أساسي لممارسة وظيفة التدقيق الداخلي ،فالاستقلالية هي أول موضوع تتناوله المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ، فكلما ارتفع مستوى استقلالية المدقق الداخلي كلما زادت قيمته المضافة للمؤسسة بأكملها.

أما فيما يتعلق بالمهمة الاستشارية التي يقوم بها المدقق فإن هذا التعريف يوسع دور التدقيق الداخلي حيث يجب ألا يقتصر دور المدقق الداخلي على المصادقة على البيانات المالية فحسب بل يجب أن يقوم بتقديم استشارات تساهم في ايجاد حلول للمشكلات التي تواجهها المؤسسة.

2. ادارة المخاطر في المؤسسة

الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر في المؤسسة هو زيادة الثقة والمساعدة في خلق قيمة للمساهمين تساعد إدارة المخاطر مسيري المؤسسة في عملية اتخاذ القرار من خلال تحديد مجالات المخاطر الرئيسية واقتراح خطط عمل لمعالجتها، تساعد كذلك إدارة المخاطر في بناء ثقة المستثمرين من خلال مراجعة العمليات التجارية للمؤسسة من أجل تحديد أي خلل محتمل في نشاط المؤسسة يعمل على عدم تحقيق الاهداف المسطرة, (Zéghal, 2005 P86)

توفر سياسة حقيقية لإدارة المخاطر العديد من المزايا لصالح المؤسسة، فوفقًا لتقرير لجنة (COSO II)، يمكن أن يوفر تبني إدارة المخاطر في المؤسسة العديد من الفوائد، حيث تتيح إدارة المخاطر إمكانية التميز بين "المستوى العام للمخاطر التي تقبل المؤسسة تحملها من اجل تحقيق هدفها المتمثل في خلق القيمة"، اذ يجب ان يؤخذ قبول تحمل المؤسسة للمخاطرة في عين الاعتبار عند وضع الاستراتيجية حيث يجب أن تكون نتائج الاستراتيجية متوافقة مع قابلية المنظمة لتحمل المخاطرة. وبالتالي ، فإن نظام إدارة المخاطر في المؤسسة يساعد الإدارة على تحديد استراتيجية تتوافق مع رغبة المؤسسة في المخاطرة، حيث يتم إنشاء ارتباط بين كل من النمو، المخاطر، النتائج هذا يسمح للمؤسسة بتحديد وتقييم المخاطر وإنشاء مستويات مقبولة متوافقة مع الأهداف المسطرة,

هذا ما يبين أن إدارة المخاطر تمر بمرحلة تحديد المخاطر فقط بل يجب ايضا القيام بعملية تقييم لها. يمكن تصنيف المخاطر إلى عدة فئات حيث يمكننا التميز بين المخاطر الاستراتيجية، التشغيلية، المعلوماتية، التنظيمية. سيتم التطرق الى هذه الفئات بالتفصيل في الجدول رقم (01) .

بعد تحديد المخاطر يجب أن يتم تصنيفها وفقًا لمعيارين(Ebondon', 2007 p115) :

- **المعيار الاول:** معدل احتمال حدوث الخطر,

- **المعيار الثاني:** الاثار الناتجة عن حدوث الخطر: يمكن تقييم اثار حدث الخطر وفقًا لعدة معايير: الاثر المالي ، والأثر البشري ، والتأثير على صورة المؤسسة حيث تم تصنيف مستوى الخطر حسب مقياس من ثلاث درجات: منخفض / متوسط / مرتفع. إن الجمع بين المعيار 1 (احتمال حدوث الخطر) والمعيار 2 (الاثار الناتجة عن حدوث الخطر) يجعل من الممكن وضع تصنيف شامل للمخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسة..

وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح بمعرفة أفضل وفهم جيد لتأثير المخاطر في حالة حدوثها بعد تحديد وتقييم المخاطر ، يمكن للإدارة بعد ذلك اعتماد استراتيجية مناسبة من بين استراتيجيات إدارة المخاطر الخمس التالية:

- استراتيجية تجنب المخاطر،
- استراتيجية الوقاية من المخاطر،
- استراتيجية الحد من اثار حدوث المخاطر،
- استراتيجية المشاركة في المخاطر،
- استراتيجية قبول المخاطر،

يتطلب اختيار الاستراتيجية المناسبة تحديد النسبة بين التكلفة / الفائدة لكل من الاستراتيجيات الممكنة. فمثلا المؤسسة التي تهدف إلى التوسع على المستوى الدولي لن تكون قادرة على تنفيذ استراتيجية لتجنب مخاطر الصرف. بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر بفضل جودة المعلومات التي تقدمها توجه بشكل أفضل احتياجات التمويل وايجاد أفضل السبل لاستخدامها كل هذه الأسباب تؤدي الى تبني إدارة متكاملة لمخاطر الأعمال في المؤسسة,

الجدول رقم (01) انواع الاخطار التي تواجهها المؤسسة

أنواع المخاطر	طبيعة المخاطر
المخاطر المالية (مخاطر الصرف، العمليات، السوق، الائتمان، سعر الفائدة,	**المخاطر المالية:** التغيرات في سعر الفائدة والعملة والائتمان وقيمة الأداة المالية والسيولة. **مخاطر التشغيل:** الأعطال الفنية، الحوادث، الأخطاء البشرية، فقدان الموظفين الرئيسيين. **مخاطر السوق:** التغيرات في المنافسة، في عدد المنتجات المباعة لكل عميل ، وفقدان الحصة السوقية.
المخاطر التنظيمية الحكومية	التغير في الرقابة والتنظيم والتشريعات الوطنية والدولية.
المخاطر الاقتصادية	التغيير في الظروف والمعطيات الاقتصادية على المستويين الكلي الجزئي,
المخاطر المتعلقة بالمواد الاولية	التغير في اسعار الماد الاولية والتكاليف المرتبطة بالحصول عليها.
المخاطر البيئية	تغير في القوانين الخاصة بالبيئة و المحيط.
المخاطر السياسية	صعوبات خاصة بالمناخ السياسي الداخلي الاقليمي الدولي.
مخاطر السيولة	صعوبات في الوفاء بالالتزامات واحترام آجال الاستحقاق
مخاطر التكنولوجيا	التغيرات السريعة الناتجة عن التطور التكنولوجي
المخاطر المرتبطة بالظروف المناخية	تأثير التغيرات المناخية على تشاط المؤسسة
مخاطر الموردين	الاعتماد على الموردين الرئيسيين والموردين غير المضمونين
المخاطر المتعلقة بالعوامل الموسمية	التغيرات الموسمية التي يمكن ان تؤثر على حجم المبيعات
مخاطر التوزيع	تغيير في قنوات التوزيع

Source : K. Lajili et D. Zéghal (2005) « Gérer le risque à l'échelle de l'entreprise : l'autre facette de la gouvernance de l'entreprise

ثانيا الدراسة الميدانية:

سيخصص لدراسة مساهمة و دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد دراسة ميدانية تشمل عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال اعداد استمارة و توزيعها على العاملين في مجالات المحاسبة المالية و التدقيق و بناء على تحليل اجابات افراد العينة المدروسة تم التوصل الى اختبار فرضيات الدراسة و الاجابة على التساؤلات المطروحة.

II.الطرق والأدوات:

1-منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي و التحليلي لجمع البيانات وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة من الدراسة و اعطائها الصفة العلمية.

2- أداة الدراسة: تم الاعتماد في اعداد اداة الدراسة على الادبيات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي والاخطار البنكية حيث قام الباحث بتطوير استمارة اعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وقسمت الاستمارة الى ثلاث اقسام رئيسية هي:

- **القسم الاول:** خصص لجمع المعلومات الشخصية لأفراد العينة و يتضمن 05 فقرات
- **القسم الثاني:** خصص لجمع المعلومات المتعلقة بالتدقيق الداخلي و يتضمن 16 فقرة موزعة على مختلف ابعاد التدقيق الداخلي
- **القسم الثالث:** خصص لجمع المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر و يتضمن 14فقرة.

3-اختبار ثبات وصدق المفردات: لقد تم استخدام اختبار(كرونباخ ألفا) Alpha Cronbach لقياس مدى ثبات أداة القياس والاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، و لكل متغير بجميع أبعاده باستعمال برنامج spss كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة المستلقة و التابعة

اسم المتغير و البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	16	0.755
المتغير التابع (ادارة المخاطر)	14	0.743
الاستمارة ككل	30	0.750

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة مقارنة بالحد الأدنى المقبول الذي يقدر بـ 67% حتى تكون الأداة مقبولة و قادرة على رصد المتغيرات، و قد كانت قيمة ألفا كرونباخ للمتغير المستقل: 0.755 و المتغير التابع : 0.743، كما قدرت قيمتها بالنسبة للاستمارة ككل بالقيمة : 0.750 هي نسبة ثبات عالية و مقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

4- أساليب التحليل الاحصائي: بعد القيام بجمع البيانات و تصنيفها و تبويبها تمت معالجتها بواسطة برنامج الحزم الاحصائية Spss باستخدام أساليب التحليل الاحصائي المتمثلة في المتوسطات الحسابية لتحديد اجابات افراد العينة و اهمية كل فقرة من فقرات الاستمارة و الانحرافات المعيارية لقياس انحرافات الاجابات عن متوسطاتها الحسابية كما تم استخدام التكرارات و النسب المئوية و معامل الفا كارونباخ لاختبار ثبات و اتساق متغيرات الدراسة، بالإضافة الى ذلك تم اختبار دلالة الفروق الاحصائية بين متغيرات الدراسة باستخدام التباين الاحادي (اختبارT).

5- مجتمع و عينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجالات التدقيق الداخلي، المالية و المحاسبة في المؤسسات المدروسة حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 140 عامل موزعين على مختلف المؤسسات المدروسة، تم توزيع استمارة بعدد افراد العينة المختارة عشوائيا لاعتقاد الباحث أن هذه الفئات هي الأقدر على تفهم طبيعة الدراسة و أبعادها و تعتبر أكثر إلماما بأبعاد التدقيق الداخلي و أثرها على في ادارة المخاطر، تم استعادة 125 استمارة من المجموع الكلي للاستمارات و بعد الفحص و التدقيق تم استبعاد 05 استمارات لعدم صلاحيتها للدراسة و عليه فالاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل بلغت 120استمارة، و بنسبة 85.71% من الاستمارات الموزعة و هي نسبة معتبرة و دالة احصائيا.

6- قياس اتجاهات اجابات عينة الدراسة:

لتحديد اتجاه إجابات عينة الدراسة تم الاعتماد على المعايير التالية، متوسط الإجابات لكل محور من محاور الدراسة التي كانت تقاس عبر السلم ليكرت الخماسي والمبينة في:

الجدول رقم (03) قياس اتجاهات اجابات العينة المدروسة وفقا لمقياس ليكارت

المتوسط المرجح	1.8 -1	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 – 4.21
الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين

حسب سلم ليكرت الخماسي نقسم الأوزان الخاصة بالعبارة قصد التحليل إلى خمسة مجالات وعليه إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات في المجال (1-1.80) فيكون مستوى التصورات في الاتجاه)غير موافق بشدة(لأفراد العينة المدروسة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي محصورة بين (1.80-2.59) فإن مستوى التصورات يعبر عن الاتجاه)غير موافق(لأفراد العينة المدروسة، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل في المجال (2.60-3.39) فيكون مستوى التصورات في الاتجاه) محايد(، أما إذا كان المتوسط محصور بين قيمتين (3.40-4.19) فيكون الاتجاه العام للفقرة)موافق(لأفراد العينة المدروسة ويكون الاتجاه العام)موافق بشدة(إذا كان متوسط الحسابي للفقرة محصور في المجال(4.20-5.00)

III.نتائج الدراسة

1- **تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة**: فيما يلي وصف لعينة الدراسة

الجدول رقم (04) وصف الخصائص الديموغرافية عينة الدراسة

الخصائص الديموغرافية		التحليل الإحصائي	
		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	80	%66.67
	أنثى	40	%33.33
	المجموع	120	% 100

العمر	20 – اقل من30 سنة	35	%29.17
	30 – اقل من 40 سنة	45	%37.50
	40 – اقل من 50 سنة	25	%20.83
	50 سنة فأكثر	15	%12.50
	المجموع	120	% 100
المؤهل العلمي	ثانوي	5	%4.17
	بكالوريا	15	% 12.50
	شهادة جامعية	100	% 83.33
	المجموع	120	% 100
المركز الوظيفي	ادارة عليا	70	%58.34
	ادارة متوسطة	40	%33.33
	ادارة دنيا	10	%8.33
	المجموع	120	% 100
الأقدمية	أقل من 05 سنوات	10	%8.33
	05 إلى 10 سنوات	45	%37.50
	10 إلى 20 سنة	60	%50
	20 سنة فأكثر	05	%4.17
	المجموع	120	% 100

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

بيبين الجدول رقم (03) نتائج توزيع افراد العينة المدروسة تبعا للمتغيرات الوصفية فمن خلا متغير الجنس نجد أن اكبر المستجوبين كان من الذكور بنسبة: 66.67 % و نسبة33.33. % إناث و يرجع تفسير ذلك إلى أن النسبة الاكبر من مسيري المؤسسات المدروسة هم من الذكور، فيما يتعلق بمتغير العمر احتلت الفئة العمرية (30 – اقل من 40 سنة) سجلت أعلى نسبة بـ: 37.50 % تليها الفئة العمرية (20 – اقل من30 سنة) بنسبة تقدر بـ 29.17% و في احتلت الفئة العمرية (40 – اقل من 50 سنة) المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 20.83% أما

المرتبة الاخيرة فاحتلتها الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بنسبة تقدر بـ: 12.50%.مما يدل على ان الغالبية العظمى من مسيري المؤسسات المدروسة هم من فئة الشباب و هو ما يعكس توجهات السياسة الاقتصادية لمنح الفرصة للفئات الشابة من اجل انشاء المؤسسات خدمة للاقتصاد الوطني.

كما يبين الجدول (03) كذلك توزيع افراد العينة المدروسة من خلال متغير المؤهل العلمي فحسب النتائج التي تم التوصل اليها فان افراد عينة الدراسة اغلبهم يتميزون بمستوى علمي مرتفع حيث بلغت نسبة المتحصلين على شهادات جامعية بنسبة % 83.33 من اجمالي افراد العينة المدروسة تليها في المرتبة الثانية المتحصلين على شهادة الباكالوريا بنسبة 12.50% و في الاخير تأتي الفئة المتحصلة على المستوى الثانوي بنسبة تقدر بـ: 4.17%، هذه النتائج تعكس مدى ادراك افراد عينة الدراسة لدور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر,

أما فيما يتعلق بالمركز الوظيفي فان اغلب افراد العينة يحتلون مناصب قيادية في المؤسسات المدروسة حيث بلغت نسبة المستجوبين من مستوى الادارة العليا 58.34%محتلة بذلك المرتبة الاولى أما مستوى الادارة المتوسطة فاحتل المرتبة الثانية بنسبة33.33%. و اخيرا احتل مستوى الادارة الدنيا المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 8.33% و هذا ما يعكس ان افراد العينة المدروسة اغلبهم يحتلون مناصب عليا داخل مؤسساتهم و بالتالي لهم القدرة على فهم و استيعاب و تطبيق متغيرات الدراسة.

كما يبين الجدول السابق كذلك توزيع افراد العينة المدروسة بحسب اقدميتهم فيلاحظ ان الفئة ذات الاقدمية من10 إلى 20 سنة احتلت المرتبة الاولى بنسبة تقدر بـ: 50% تليها في المرتبة الثانية الفئة ذات الاقدمية 05 إلى 10 سنوات بنسبة 37.50% و حلت ثالثا الفئة ذات الاقدمية أقل من 05 سنوات بنسبة تقدر بـ: 8.33% لتاتي في المرتبة الرابعة الفئة ذات الاقدمية 20 سنة فأكثر بنسبة تقدر بـ: 4.17%.

2.دراسة وتحليل متغيري التدقيق الداخلي وادارة المخاطر:

1.2 دراسة وتحليل اجابات افراد العينة حول متغير التدقيق الداخلي:

جدول رقم (05) نتائج التحليل الوصفي لمتغير تدقيق الداخلي

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة (sig)	الترتيب
الاستقلالية	4.355	0.115	0.000	1
كفاءة و خبرة المدقق المهنية	4.123	0.127	0.000	2
التأهيل العلمي للمدقق	3.833	0.183	0.000	3
مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق	3.599	0.226	0.000	5
استراتيجية التدقيق المتبعة	3.788	0.185	0.000	4
المجموع	**3.577**	**0.188**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

من خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي لجميع ابعاد التدقيق الداخلي يتراوح بين 3.788 و 4.355 و انحراف معياري بين0.115 و 0.226 و مستوى دلالة 0.000 لجميع الابعاد، أما عل مستوى كل بعد فاحتل بعد استقلالية المدقق الداخلي الترتيب الاول بمتوسط حسابي 4.355 و انحراف معياري 0.115 تلاه بعد كفاءة و خبرة المدقق الداخلي بمتوسط حسابي 4.123 و انحراف معياري 0.127 أما في المرتبة الثالثة فجاء بعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي بمتوسط3.833 و بانحراف معياري 0.183و جاء في المرتبة الرابعة و الخامسة كلا من بعد استراتيجية التدقيق المتبعة و مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق بمتوسط 3.788 و 3.599 و بانحراف معياري0.185 و 0.226 على التوالي.

هذه النتائج تدل على ان المؤسسات محل الدراسة تعتمد في ادارة المخاطر على ابعاد التدقيق الداخلي المتمثلة اساسا في استقلالية المدقق، الكفاءة و الخبرة المهنية، التأهيل العلمي، استراتيجية التدقيق المتبعة ومستوى الخدمات المقدمة.

و مما سبق ذكره يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود اتفاق من قبل المبحوثين حول اهتمام المؤسسات المدروسة بأبعاد التدقيق الداخلي عند مستوى دلالة 5%.

2.2 دراسة وتحليل اجابات افراد العينة حول متغير ادارة المخاطر:

جدول رقم (06) نتائج التحليل الوصفي لمتغير ادارة المخاطر

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة (sig)	الترتيب
مخاطر السيولة	4.832	0.188	0.000	1
المخاطر التشغيلية	4.655	0.169	0.000	2
مخاطر الائتمان	4.177	0.162	0.000	4
المخاطر القانونية	3.822	0.171	0.000	5
مخاطر السوق	4.182	0.133	0.000	3
المجموع	**4.693**	**0.192**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

.من خلال الجدول (5) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع ادارة المخاطر تتراوح بين 3.822 و4.832 و انحراف معياري بين0.133 و 0.188 و مستوى دلالة 0.000 لجميع عناصر المتغير، أما على مستوى كل عنصر فاحتلت مخاطر السيولة الترتيب الاول بمتوسط حسابي 4.832 و انحراف معياري 0.188 تلاه عنصر المخاطر التشغيلية بمتوسط حسابي 4.655 و انحراف معياري 0.169 أما في المرتبة الثالثة فجاء عنصر مخاطر السوق بمتوسط 4.182 و بانحراف معياري 0.133 و جاء في المرتبة الرابعة مخاطر الائتمان بمتوسط حسابي

4.177 و بانحراف معياري0.162 و احتل المرتبة الاخيرة عنصر المخاطر القانونية بمتوسط حسابي قدر بـ 3.822 و انحراف معياري 0.171.

اما المجموع الكلي لا بعاد ادارة المخاطر فسجل متوسط حسابي اجمالي قدر بـ 4.693 و انحراف معياري اجمالي بـ0.192.ومن هنا يمكن القول ان المؤسسات المدروسة تتبنى ادارة المخاطر.

و مما سبق ذكره يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود اتفاق من قبل المبحوثين حول اهتمام المؤسسات المدروسة بإدارة المخاطر عند مستوى دلالة α=0.05.

3; دراسة و تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة: تنص الفرضية الثالثة على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية عند مستوى دلالة = 0.05 α.

الجدول (07): معامل الارتباط الكلي

		ادارة المخاطر
معامل الارتباط الكلي	**التدقيق الداخلي**	0.722
	مستوى الدلالة Sig	0,000
	N	120

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

نلاحظ من الجدول(06) وجود علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة بين المتغير المستقل "التدقيق الداخلي" والمتغير التابع "ادارة المخاطر" إذ بلغ معامل الارتباط الكلي بينهما 0.722 وهذا يدل على أن اهتمام عينة الدراسة بأبعاد التدقيق الداخلي ادى الي تفعيل ادارة المخاطر في المؤسسات المدروسة، بما أن Sig=0.000 أصغر من 5%، وعليه رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة ارتباط بين ابعاد التدقيق الداخلي وادارة المخاطر عند مستوى معنوية 0.05.

4. دراسة و تحليل علاقة اثر بين متغيري الدراسة: تنص الفرضية الرابعة على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة = 0.05 α.

الجدول(08): تأثير التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر

المتغير المستقل / **المتغير التابع**	**التدقيق الداخلي**		R^2	**F**	
	B	A		**المحسوبة**	**الجدولية**
ادارة المخاطر	0.833	0.691	0.376	21.571	4.15

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

تشير نتائج تحليل الانحدار المبينة في الجدول رقم (07) إلى وجود تأثير معنوي للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر، حيث بلغت قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت 21.571 وهي أكبر من قيمة Fالجدولية البالغة قيمتها4.15 بمستوى معنوية 5% وبدرجة ثقة 95%، وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي رفض فرضية العدم H0 وقبول الفرضية البديلة H1 بمعنى توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، أما معامل التحديد R2 فبلغت قيمته 0.376، بمعنى أن نسبة ما تفسره أبعاد التدقيق الداخلي من التغيرات التي تطرأ على متغير ادارة المخاطر تبلغ 37.60%أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 62.40% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

وتكون دالة الانحدار الخطي على الشكل التالي :Y=0.691 X + 0.833 ، حيث: (Y) هو المتغير التابع (ادارة المخاطر) و(X) هو المتغير المستقل (التدقيق الداخلي).

الجدول(09): تأثير أبعاد التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر

البيان	R^2	β	T	F	Sig
أثر استقلالية المدقق الداخلي في ادارة المخاطر	0.416	0.747	3.833	12.622	0.000
أثر كفاءة و خبرة المدقق المهنية في ادارة المخاطر	0.322	0.763	3.729	12..711	0.000
أثر التأهيل العلمي للمدقق الداخلي في ادارة المخاطر	O.311	0.721	3.707	11.534	0.000
أثر مستوى الخدمات المقدمة في ادارة المخاطر	0.265	0.678	3.713	12.719	0.000
أثر استراتيجية التدقيق المتبعة في ادارة المخاطر	0.274	0.735	3.755	12.602	0.000
اثر أبعاد التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر	**0.376**	**0.833**	**3.721**	**12.804**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Spss

يتضح من الجدول رقم (08) وجود تأثير معنوي لأبعاد التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وذلك من خلال F المحسوبة البالغة 12.804و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة β (0.833)بدلالة T المحسوبة البالغة (3.721) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسيرR2 0.376 (، بمعنى أن نسبة ما تفسره أبعاد التدقيق الداخلي من التغيرات في ادارة المخاطر تبلغ 37.60 %أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 62.40 % فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

أما فيما يتعلق بتأثير ابعاد التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر نجد:

– وجود تأثير معنوي لاستقلالية المدقق في تفعيل ادارة المخاطر و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.622وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (0.747) β بدلالة T المحسوبة البالغة (3.833) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير0.416 R2 (، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد استقلالية المدقق الداخلي من التغيرات التي تطرأ على ادارة المخاطر تبلغ 41.60%أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 58.40% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية في ادارة المخاطر و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.711و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت قيمة (0.763) β بدلالة T المحسوبة البالغة (3.729) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.322 R2 ، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية من التغيرات التي تطرأ على ادارة المخاطر تبلغ 32.20% أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 67.80 % فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي على ادارة المخاطر و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 11.534و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ، كما بلغت قيمة (0.721) β بدلالة Tالمحسوبة البالغة (3.707) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير)0.311 R2 ، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد التأهيل العلمي للمدقق الداخلي من التغيرات التي تطرأ على ادارة المخاطر تبلغ 31.10%أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 68.90% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لمستوى الخدمات المقدمة من طرف المدقق الداخلي على ادارة المخاطر و ذلك من خلال قيمة Fالمحسوبة البالغة 12.719و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، ، كما بلغت قيمة β (0.678)بدلالة T المحسوبة البالغة (3.713) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.265 R2 ، بمعنى أن نسبة ما يفسره مستوى الخدمات المقدم من طرف المدقق من التغيرات التي تطرأ على ادارة المخاطر تبلغ 26.50%أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 73.50% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

– وجود تأثير معنوي لبعد استراتيجية التدقيق المتبعة على ادارة المخاطر و ذلك من خلال قيمة F المحسوبة البالغة 12.602و هي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، كما بلغت قيمة (0.735) β بدلالة T المحسوبة البالغة (3.755) الأكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.274 R2 ، بمعنى أن نسبة ما يفسره بعد استراتيجية التدقيق المتبعة من التغيرات التي تطرأ على ادارة

المخاطر تبلغ 27.40 % أما النسبة الباقية و المقدرة بـــ 72.60% فتعود لمساهمة متغيرات عشوائية أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

و مما سبق ذكره يمكن القول برفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في المؤسسات المدروسة عند مستوى دلالة 5%،

IV.الخلاصة :

مكنت هذه الدراسة من إظهار دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر من خلال إعداد استبيان كان له أثره في الحصول على وجهات نظر المختصين في مجالات التدقيق و المحاسبة في عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تظهر نتائج الاستبيان المتعلق بدور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر من خلال التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية أن المستجوبين يدركون جيداً الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر ما يمثل ضمانة على وجود نظام رقابة داخلي فعال يساعد في ادارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبناء عليه خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج و التوصيات نوردها فيما يلي:

. **النتائج: يمكن** ايجاز التي توصلت اليها الدراسة في النقاط التالية:

– أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتجاها ايجابيا لدى المؤسسات المدروسة نحو تطبيق ابعاد التدقيق الداخلي حيث كان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة 3.577 وهذا مؤشر يدل على مستوى فوق متوسط حسب مقياس الدراسة، وهو ما يعكس اتفاقا بين أفراد العينة تجاه العبارات المتعلقة بأبعاد التدقيق الداخلي، وقد دعم ذلك قيمة الانحراف المعياري لإجمالي العبارات حيث قدر بـــــــــ0.188 ووفقا لقيم كلا من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري يمكن الجزم بوجود اتفاق وايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بتطبيق ابعاد التدقيق الداخلي في المؤسسات المدروسة؛

– أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك اتجاها ايجابيا لدى المؤسسات المدروسة نحو ادارة المخاطر حيث كان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة 4.693 وهذا مؤشر يدل على مستوى فوق متوسط حسب مقياس الدراسة، وهو ما يعكس اتفاقا بين أفراد العينة تجاه العبارات المتعلقة بإدارة المخاطر، وقد دعم ذلك قيمة الانحراف المعياري لإجمالي العبارات حيث قدر بـــــــــ0.192 ، ووفقا لقيم كلا من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري يمكن الجزم بوجود اتفاق وايجابية من قبل أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسات المدروسة؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر حيث بلغ معامل الارتباط الكلي 0.627؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة تأثير معنوية بين التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.393؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لبعد استقلالية المدقق الداخلي في ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.302؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لبعد كفاءة و خبرة المدقق المهنية في ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.311؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية للتأهيل العلمي للمدقق الداخلي في ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.323؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لمستوى الخدمات المقدمة في ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.289؛

– بينت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة أثر معنوية لاستراتيجية التدقيق المتبعة في ادارة المخاطر حيث بلغ معامل التحديد (التفسير) الكلي 0.296؛

ب – **التوصيات:** على ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج نورد التوصيات التالية:

- العمل عل نشر مفاهيم ادارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- زيادة الوعي لدى الافراد بأهمية تطبيق ادارة المخاطر؛
- الالتزام بالعمل بالمبادئ الاساسية لإدارة المخاطر و ضرورة الالتزام بها في مختلف التقارير والعمليات؛
- الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باعتبارها اداة فعالة في تفعيل ادارة المخاطر؛
- تفعيل دور الوظائف الادارية في عملية الرقابة الداخلية من اجل الرفع من كفاءة و فعالية وظيفة التدقيق الداخلي؛

قائمة المراجع:

A., M. (2000). formes d'audit: Encyclopédie de Comptabilité ،Contrôle deGestion et Audit . Paris: Economica .

Ebondon' .(2007) .'Audit interne et gouvernance d'entreprise: lecteurs théoriques et enjeux pratiques ."Paris: Dunod.

Keasey .(2005) .Keasey.K، ThompsonCorporate Governance Accountability، enterprise and international comparisons . "london، :John Wiley et Sons.

Lajili et Zéghal . .(2005) .Lajili et D. Gérer le risque à l'échelle de l'entreprise : l'autre facette de la gouvernance de l'entreprise . Paris: Economica.

Mikol.(بلا تاريخ) .

Mikol' .(2000) . formes d'audit: Encyclopédie de Comptabilité، Contrôle deGestion et Audit .Paris، :Economica.

MikolA' .(2000) .formes d'audit: Encyclopédie de Comptabilité، Contrôle deGestion et Audit . Paris: ،Economica.

Weill' .(2007) .l'audit stratégique: Qualité et efficacité des organisations .Paris" :ed Anfor .